

الفصل السابع

نظم الحكم والإدارة
في مصر الإسلامية

obeyikandi.com

الفصل السابع

نظم الحكم والادارة في مصر الإسلامية

بعد أن تم للمسلمين فتح مصر كان عليهم وضع نظام يتسنى لهم من خلاله حكم البلاد وإدارتها وكان حتما عليهم الإبقاء على النظام الإداري الذي كان سائدا في مصر، على أن يحتفظوا لأنفسهم بالمناصب الرئيسية للإشراف على الإدارة في مصر بوجه عام حتى يتمكنوا من تنفيذ سياستهم التي تقضى باستخلاص مصر من الحكم البيزنطي، وجعلها ولاية عربية إسلامية.

وكان النظام الإداري الذي وضعه المسلمون لإدارة البلاد يشمل الخليفة الوالي، عامل الخراج، الوزير، صاحب الشرطة، القضاة، صاحب البريد، صاحب الطراز ومتولي دار الضرب، والمحتسب، والدواوين، والقضاة، وفيما يلي توضيح لمهام كل من هؤلاء.

الخليفة:

لم يستقر خليفة المسلمين بمصر منذ الفتح الإسلامي لها إلى العصر الفاطمي إلا أننا نجد أنه صاحب السلطة العليا في البلاد، ففي عصر الخلفاء الراشدين كان مقر الخليفة بالمدينة وكان يمثله الأمير أو الوالي الذي يعينه من قبله في مصر، واستمر الوضع على ذلك خلال العصرين الأموي والعباسي، ثم تغير خلال العصر الفاطمي، حيث استقر الخليفة الفاطمي في مصر، وكان الخليفة قبل العصر الفاطمي حريصا عند اختيار ولاته أن ينتخب أمثال الناس وأقواهم وأخلصهم عملا وذلك حرصا على مصالح الأمة.

وكان الخليفة هو المسئول الأول عن أمن الدولة الإسلامية وذلك بمعاونة ولاة الأمصار، حيث كان للأمصار أثر كبير في تثبيت الخليفة في مركزه أو عزله أو الثورة عليه.

ولم يكن الخليفة خلال عصر الراشدين يختار وليا لعهد بل كان يرشح إلى حد كبير من يخلفه ويترك الأمر شورى للمسلمين ، أما خلال العصر الأموي والعباسي فنجد أنه ظهر منصب ولي العهد و أول من بدأ ذلك هو معاوية بن أبي سفيان وظل على ذلك حتى نهاية العصر الفاطمي .

ومنذ القرن الثالث الهجري لم يعد الخليفة صاحب القبضة القوية في الدولة أو الطرف المباشر في العلاقة مع الرعية وإنما صار يشاركه في السلطان العسكريون، وهذا ما حدث خلال العصر العباسي عندما استولى الأتراك على زمام الأمور واستضعفوا الخلفاء ، فكان الخليفة كالأسير في أيديهم إن شاءوا أبقوه وإن شاءوا خلعه وإن شاءوا قتلوه^(١) . وكان الخليفة يرزق من بيت المال^(٢) ، والذي كان يشرف عليه وينظر في الإيرادات والمصروفات ، وكانت مهام الخليفة أيضا الأشراف على جميع شئون البلاد بمعاونة الوزراء والولاة وأصحاب الدواوين وكبار رجال الدولة ، وكان الأمر يظل في يديه إذا بقي قويا وهذا ما اتضح لنا خلال عصر الخلفاء الراشدين وخلال العصر الأموي والعصر العباسي الأول والعصر الفاطمي الأول ، أما إذا ضعف نفوذ الخليفة وهيبته فكان يستبد بالنفوذ بعض الوزراء والأمراء والعسكريين وتحكموا في أمور البلاد وعملوا على حجب الخلفاء عن الرعية في كثير من الأحيان وقد اتضح هذا كثيرا خلال العصر العباسي الثاني وأواخر العصر الفاطمي .

ومن مهام الخليفة أيضا الإشراف على دور السكة^(٣) وكذلك دور الطراز وأيضا دور الصناعة وغيرها من المؤسسات التي تعمل بمصالح الأمة عامة . وكان الوالي هو نائب الخليفة في ولايته خلال عصر الولاة ولكن تغير الحال في عصر الدولة الفاطمية نظرا لاستقرار الخلفاء الفاطميين في مصر منذ عهد الخليفة الفاطمي المعز

(١) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ط ٣ ، ص ١٧-٢٠

(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٠٠

لدين الله حتى عهد الخليفة العاضد آخر الخلفاء الفاطميين، وكان الخليفة يخرج في المواكب العامة مثل الاحتفالات الدينية والقومية وتوديع الجيوش واستقبال السفارات الخاصة للدول الخارجية، وغير ذلك .

الوالي:

كان الوالي يعين من قبل خليفة المسلمين وكان يطلق عليه الأمير وكان مقره في مصر هو "دار الإمارة" التي كانت مقرا للأمرء ينزلونها سواء في الفسطاط أو العسكر أو القطائع أو حلوان^(١) التي أقامها عمرو ابن العاص في الجهة الشمالية الشرقية من جامعته ، وكان الوالي ممثل الخليفة في ولايته ولذا تعددت مهام الوالي في مصر باعتباره الرئيس السياسي لها ومن مهامه الآتي:

كان له السلطة العامة في مصر ولم يكن مسئولا عن عمله إلا أمام الخليفة مباشرة ومن أهم اختصاصاته إمامة المسلمين في الصلاة أيام الجمع والأعياد وكان يطلق عليه في كثير من الأحيان "أمير الصلاة" وكان عليه قيادة الجيش في ولايته أثناء الحملات التأمينية لمصر أو لصد الأعداء عنها ، وفي بعض الأحيان كان يرسل من يقود الجيش نيابة عنه^(٢) . كان من مهام الوالي أيضا الإشراف علي إدارة المالية في البلاد وهو ما كان يعرف بالخراج ، وفي بعض الأحيان كان الخلفاء يخشون ازدياد نفوذ الولاة بسبب إشرافهم على الخراج الذي كان يجعلهم مطلقي التصرف في الدولة ، فيسند الخراج إلى شخص آخر أطلق عليه "عامل الخراج" ويكون مسئولا عن عمله أمام الخليفة مباشرة دون أدنى سلطة من الوالي عليه ، وهذا كان يحد من سلطة الوالي أو يصبح غير قادر على التصرف في الأمور المالية كما يشاء ولذا كان عامل الخراج منافسا للوالي^(٣).

(١) هويدا عبد العظيم رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ج٢ ، ص ٢٥٥

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ٧٨ ، حسين مؤنس : تاريخ مصر ص ٣٤٨

(٣) سيده كاشف : مصر في عصر الولاة ص ٢٦

وكان للوالي في مصر حق الإشراف على شئون الشرطة ، وكان مقر الشرطة في عاصمة البلاد ، وكان الوالي هو الذي يعين صاحب الشرطة وفي حالات نادرة كان الخليفة هو الذي يعين صاحب شرطة ، وكان صاحب الشرطة ينوب عن الوالي في إمامة الصلاة وإدارة البلاد أثناء غياب الوالي ويدل على ذلك مقتل خارجة بن حذافة صاحب الشرطة في مصر أثناء ولاية عمرو على يد عمر بن بكر الخارجي الذي قتله بدلا من عمرو بن العاص^(١) .

ذا وقد بلغ عدد الولاة الذين تقلدوا حكم مصر في عصر الولاة خلال الفترة من سنة ٠ ٢ هـ / ٦٤٠ م إلى سنة ٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م أي منذ فتحها عمرو بن العاص إلى أن تقلد أمورها أحمد بن طولون الذي استقل بأمورها فيما بعد مائة وستة عشر واليا ١١٦ .

وإذا نظرنا في تاريخ مصر خلال عصر الولاة نجد أنها ظلت منذ الفتح الإسلامي ولاية تابعة للخلافة الإسلامية ، وليس لها شخصية مستقلة إلى أن دخلها الفاطميون . وإن أغلب الولاة لم تتح لهم فرصة البقاء في منصب الولاية طويلا ومنهم من تولى أكثر من مرة ومنهم من لم تزد مدة ولايته على عدة أيام أو عدة أسابيع .

إن بعض الولاة خلال العصر العباسي أرسل نيابة عنه من تولى حكم مصر ويلاحظ أن ولاية مصر خلال عصر الخلفاء الراشدين والأمويين كانوا من العرب لأن الدولة آنذاك كانت عربية السيادة وبلغ عدد الولاة الذين تولوا حكم مصر منذ الفتح حتى نهاية عصر الدولة الأموية ما يقرب من اثنين وثلاثين واليا أما خلال العصر العباسي فقد تأثرت مصر بالسياسة العامة للدولة ، حيث ازداد النفوذ التركي فيها وولي مصر عدد من الولاة الترك كان أولهم يزيد بن عبد الله التركي (٢٤٢-٢٥٣ هـ / ٨٥٦-٨٦٧ م) ويلاحظ كثرة تغير الولاة في مصر خلال العصر العباسي^(٢)

(١) الكندي : الولاة ص ٣٢ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ١٠٥
(٢) الكندي : الولاة ص ٢٠٢ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٢ ص ٣٠٨

لا مرأى أن كثرة تغير الولاة لن ينتج عنه سوى الضرر بأحوال مصر واضطراب أمورها ومثال لذلك ما حدث خلال فترة الاضطرابات التي صاحبت الفتنة التي جرت بين الأمين والمأمون^(١)

كان بقاء الوالي في الحكم متوقفا على تنفيذ مطالب الخلفاء وفق سياستهم حيث إن حكم الولاة كان يختلف لينا وشدة تبعاً لاختلاف ميولهم ، فقد اشتهر البعض منهم بالعدل والجدود والإصلاح ، والبعض الأخر اتسمت سياسته بالتعسف والجور والقسوة .

الوزير:

لم تعرف مصر منصب الوزارة^(٢) في عصر الولاة ، وذلك بحكم تبعيتها مباشرة للخلافة^(٣) ، وكان الوالي يستعين ببعض الكتاب في تحرير رسائله إلي مقر الخلافة وإلى مختلف أقاليم مصر ، فكان بمصر ديوان إنشاء ، وإن كان قليل الأهمية في بادئ الأمر . وقد اشترك المصريون بنصيب وافر في إدارة البلاد فكان هناك كاتبان قبطيان أحدهما لإدارة مصر العليا ، والأخر لإدارة مصر السفلى^(٤) وعندما استقل أحمد بن طولون بحكم مصر في إطار الخلافة العباسية وأصبح هو المتصرف في شئون مصر وضم إليه بركة والشام ، كان يشرف على أعمال الدولة بنفسه ويستطلع أحوال الرعية ، ولم يتخذ وزيرا بل استعان بكاتبه أحمد بن محمد الواسطي الذي كان يعمل عمل الوزارة وإن لم يتلقب بألقابهم ، وظل الواسطي هذا صاحب نفوذ كبير في دولة ابن طولون ، ولما خرج ابن طولون

(١) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص ٣٥

(٢) الوزارة : اختلف في أصل كلمة الوزارة وفي اشتقاقها فقول أن أصل الكلمة فهلوي مأخوذ من فيشيرا ومعناها الأمر والتقرير وقيل أن أصلها عربي واختلف في اشتقاقها وقيل أن الكلمة مأخوذة من الوزر بكسر الواو وهو الثقل لأن الوزير يحمل عن الخليفة أثقال الحكم، وقيل إنها مأخوذة من الوزر وهو الملجأ ، قال تعالى "كَلَّا لَا وَزَرَ" (القيامة: ١١) أي لا ملجأ وسمي الوزير بذلك لأن الخليفة يلجأ إليه ليعاونه ، وقيل لأنها مأخوذة من الأزر وهو الظهر لأن الخليفة يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر . الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٩٥ ، ٩٦

(٣) ابن الطقطقي : الفخري ، ص ١١٠

(٤) سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ص ٢٨

إلى الشام سنة ٢٦٤هـ/٨٧٧م استخلف ابنه العباس على مصر وضم إليه أحمد بن محمد الواسطي مديرا ووزيرا^(١).

وعندما خرج الواسطي إلى بغداد استعان ابن طولون بكاتب مصري هو جعفر بن عبد الغفار، ولم يكن على قدر كاف من الكفاءة، إلا أن أحمد بن طولون فضله على العراقي لأنه مصري "وتكون بطانته وحاشيته من البلد ويعود مرفقه على فريق من أهله وبذلك يكون أحرص على عمله"^(٢).

وفي عهد خمارويه بن أحمد بن طولون علا شأن علي بن أحمد الماذرائي حتى صار إليه النظر في جميع أمور مصر، وربما أتخذ لقب الوزير.

وقد ظل علي بن أحمد الماذرائي ووالداه مسيطرين على أمور مصر المالية والإدارية إلى أن قتل مع "أبي العساكر جيش"، فحل محله ابنه أبو بكر بن علي ابن أحمد الماذرائي، وتولى أمور هارون بن خمارويه إلى أن زالت الدولة الطولونية ومع ذلك ظل لأبي بكر الماذرائي مكاتته المرموقة أثناء تبعية مصر للخلافة^(٣).

وفي عهد محمد بن طغج الإخشيد ولي الوزارة أبو بكر محمد بن علي الماذرائي^(٤)، وخلع عليه ومشى بين يديه الأشراف وسائر الناس في ركابه ورد إليه الإخشيد التدبير بمصر والشام والرملة، وكان الإخشيد لا يصدر أمرا إلا بعد مشورته^(٥).

واستوزر الإخشيد بعد الماذرائي أبا الحسن علي بن خلف بن طباب ثم عزله وقبض عليه، واستعان بعده بأبي الحسن محمد بن عبد الوهاب، ولكن الإخشيد صرفه واستعان بمحمد بن علي بن مقاتل الذي أصبح وزيره منذ سنة ٣٣٣هـ/٩٤٤م^(٦).

(١) الكندي : الولاة والقضاة ص ٢١٩

(٢) البلوي : سيرة ابن طولون ص ٥٧

(٣) جمال سرور : الدولة الفاطمية ص ٦٧

(٤) سيدة كاشف : عصر الاخشيديين ص ١٥٥

(٥) ابن سعيد : المغرب في حلى حضرة القاهرة ص ٢٥

(٦) حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ، ص ٢٤

ولما توفى الأخشيد رجحت كفة الماذرائي مرة أخرى وكانت له اليد العليا في أن يخلف أنوجور أباه ، فأسند إليه الأمر وقبض على محمد بن مقاتل ، وظل الماذرائي ينظر في الأمور حتى غضب عليه أنوجور وسجنه حيث ظل معتقلا في سجنه إلى أن أطلق كافور سراحه سنة ٣٣٦هـ / ٩٤٧م واستخدمه فترة من الزمن^(١) ، وفي أواخر الدولة الإخشيدية كان بها الوزير أبو الفضل جعفر بن الفرات الذي ظل وزيرا إلى أن فتح جوهر الصقلي مصر ، ولذلك عندما دخل جوهر الصقلي مصر ، اتخذه وزيرا حتى يتآلف المصريون ، فظل في منصبه لقبا فقط ، فلما وصل المعز أعفاه من منصبه^(٢) .

ظهرت الوزارة عند الفاطميين ولعب الوزير في دولتهم الذي لعبه مثيله في الدولة العباسية وتعرض لما تعرض له الوزير العباسي^(٣) .

ويذكر المقرئزي : " أن المعز لم يوقع اسم الوزارة على أحد في أيامه"^(٤) ، ولما تولى ابنه العزيز واستقرت الأمور بدأ الخليفة يتنازل عن بعض الشيء من سلطانه لأحد المخلصين له وهو يعقوب بن كلس ، وأسند إليه رتبة الوزارة ولقبه بـ "الوزير الأجل" سنة ٣٦٧هـ / ٩٧٧م^(٥) ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت حطة الوزارة تأخذ مكانها في الدولة الفاطمية وظلت أهم وظائفها حتى كان لها تأثير كبير في سياستها الدينية والداخلية والخارجية ، ثم أدت في نهاية الأمر إلى سقوطها.

وقد تطورت سلطة الوزير في تصريف شئون الخلافة ، وكانت تتوقف على مدى سلطة الخليفة من قوة وضعف وأيضا تتوقف على شخصية الوزير نفسه ، فنجد وزراء أقوياء مثل ابن كلس والجرجرائي ، واليازوري الذين أدوا للدولة الكثير ووزراء آخرين

(١) المناوي : الوزارة والوزراء ص ٢٤

(٢) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية في مصر ص ٢٤٥

(٣) حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ص ١٣٢-١٣٨

(٤) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ص ٤٣٩

(٥) المقرئزي : الخطط ، ج ٢ ص ٢٧٣

أضعفت نفوذهم قوة الخليفة مثل الوزراء في عهد الحاكم وعهد المستنصر حيث فقدت الوزارة هيبتها وكثر عزل الوزراء^(١).

وأصبحت الوزارة منذ أواخر عهد المستنصر وزارة تفويض^(٢) تقلدها كثير من أرباب السيوف بعد أن كانت وزارة تنفيذ^(٣) أو وساطة ، وبذلك تحولت الوزارة إلى سلطة استبدادية ، ومن أشهر وزراء هذا العصر بدر الجمالي الذي فوض إليه المستنصر جميع سلطاته ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م^(٤).

وزاد نفوذ الوزراء في العصر الفاطمي الثاني وتفحلت قوتهم وتضخمت ثروتهم وصار في أيديهم أمر تعيين الخلفاء وعزلهم واختيار الخلفاء أيضا^(٥).

ومن أهم واجبات الوزير :

١. تنظيم أمور الدولة في نواحي الإدارة وضبط مواردها المالية .
٢. ضمان أموال الدولة وعدم ضياعها فإن قل مبلغ الضمان قبض على الوزير أو عزل
٣. كان للوزير الرأي الأول في اختيار رؤساء الدواوين .
٤. كان له الحق في الإشراف على الجيش .
٥. كان ينظر في المظالم وذلك منذ وزارة بدر الجمالي^(٦).
٦. لما زاد نفوذ الوزراء صار الوزير يقلد قاضي القضاة وداعي الدعاة وكانت من قبل الخليفة رأسا .

(١) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص ١٤٢

(٢) وزارة التفويض : أن يستوزر الخليفة من بفض إليه تدبير الأمور برأيه واجتهاده ولا يستشير الوزير فيها الخليفة أي أن الخليفة لا يملك ولا يحكم ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٩٢

(٣) وزارة التنفيذ : أن الوزير ينفذ أمر الخليفة الذي يشرف على جميع تصرفاته ، ولا ينفذ شيئا إلا بعد مشورته . الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٩٣

(٤) أبو المحاسن : النجوم ، ج ، ص ١٠١

(٥) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص ١٤٣

(٦) حمدي المناوي : الوزارة ص ٣٣-٤٦

ألقاب الوزراء :

كان أول من تلقب من الوزراء بالألقاب هو يعقوب بن كلس وهو أيضا أول من وزر بالدولة ولقبة العزيز بالله "الوزير الأجل" سنة ٣٦٨هـ/٩٩٦م ، وظل هذا اللقب يطلق على الوزراء الذين أتوا بعده حتى احتفى منذ وزارة بدر الجمالي^(١).

وفى عهد الحاكم تولى الوساطة له الحسن بن عمار سنة ٣٨٦هـ/٩٩٦م ولقب "أمين الدولة" وتلقب بـرجوان بلقب "أستاذ" ؛ ولقب اليازورى في عهد المستنصر "الوزير الأجل الأوحى المكين سيد الوزراء ، تاج الأصفياء قاضى القضاة وداعى الدعاة علم المجد خالصة أمير المؤمنين " ، ولقب بدر الجمالي في عهد المستنصر بالله بألقاب كثيرة هي "السيد الأجل أمير الجيش ، سيف الإسلام ، ناصر الأنام ، كافل القضاة المسلمين وهادى دعاة المؤمنين" وقد منحت له هذه الألقاب على فترات مختلفة .

وتلقب الأفضل بن بدر الجمالي بالألقاب الآتية : " الأجل ، الأفضل ، سيف الأمام ، جلال الإسلام ، شرف الأنام ، ناصر الدين خليل أمير المؤمنين ، أبو القاسم شاهنشاه" ، ولقب المأمون البطائحي للخليفة الأمر سنة ٥٥٥ هـ بـ"الأجل المأمون تاج الخلافة وجيه الملك فخر الصنائع نحر أمير المؤمنين "

أما أبو علي أحمد بن الأفضل الذي تولى وزارة الحافظ فقد اختار لنفسه ألقابا عديدة منها "السيد الأجل الأفضل مالك أصحاب الدولة والمحامى عن حوزة الدين ، وناشر جناح العدل على المسلمين الأقربين والأبعدين ، ناصر إمام الحق في حالة غيبته وحضوره والقائم بنصرته بماضى سيفه وصائب رأيه وتدييره"

(١) حمدي المناوي : الوزارة ص ٦٤

كل هذه الألقاب تدل دلالة واضحة على أن الوزير أصبح المسيطر على أمور الدولة وحده ولا ينازعه أحد ، ولما تولى بهرام الوزارة في عهد الحافظ لم يتلقب بلقب "كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين" لأنه كان نصرانيا ، أما رضوان بن ولخشى فللقب "بالسيد الأجل الأفضل أمير الجيوش سيف الإسلام ناصر الامام ، كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين" ، ولقب بعض الوزراء بلقب "ملك" وكان أول هؤلاء رضوان بن ولخشى ، وأيضا بن سلالر الذي لقب "بالمك العادل" ، وطلأع بن رزك تلقب "بالمك الصالح" ، ولقب شاوحر بلقب "سلطان الجيوش" بدلا من أمير الجيوش ولقب شيركوة "بالمك المنصور" ولقب صلاح الدين "بالمك الناصر"^(١).

صاحب الشرطة :

الشرطة^(٢) وظيفة من وظائف السيف وموضوعها تنفيذ العقوبات ، فبعد الفتح الإسلامي امتدت أطراف الدولة الإسلامية إداريا ، وتم إنشاء الدواوين وبيت المال ، وبعد زيادة الخراج أصبحت المدينة في حاجة ماسة إلى حراسة ليلية مستمرة فخصص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لهذه المهمة بعض الرجال الذين يتناوبون الحراسة فيما بينهم في نوبات ودوريات متبادلة ، فعرفت بذلك أهم وظائف الشرطة وهي توفير الأمن للمواطنين ، وحراسة مؤسسات الدولة العامة ، وأطلق على الذين يقومون بهذه المهمة اسم "العسس" ولم يكن يطلق عليهم اسم الشرطة .

(١) المقرئزي : الخطط ، ج١ ص ٤٤ ، جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، المناوي : الوزارة ، ص ٧٠ ، ٧٣

(٢) الشرطة: كلمة مشتقة من الشرط أي العلامات التي كان أصحاب الشرطة يضعونها فوق ملابسهم من أجل أن يعرفهم الناس ، القلقشندي : صبح جده ، ص ٤٥ ، ٤٢٣

أول ما أطلق اسم الشرطة على المهنة كان في عهد أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام، وفي عهد الخلافة الأموية عرفت الشرطة لأول مرة نظام "المراقبة" ثم توسعت اختصاصاتهم حتى شملت أعمال القضاء •

ومن يتولى هذا المنصب كان يطلق عليه اسم "صاحب الشرطة" وكان لوالى مصر في أغلب الأحيان حق تعيين صاحب الشرطة على أنه كان بمثابة نائب الوالى حيث كان ينوب عنه في إدارة البلاد أثناء غيابه للحج أو للحرب ، كما كان ينوب عنه أيضا في إقامة الصلاة^(١) ، وكان الخلفاء يتدخلون في بعض الأحيان في تعيين أصحاب الشرطة ، بل لجأ بعضهم إلى تعيين أصحاب الشرطة في منصب ولاية مصر في حالة تنحية الوالى أو وفاته ، وهذا بطبيعة الحال كان راجعا إلى تمرس أصحاب الشرطة في الحكم^(٢) ، وكان أصحاب الشرطة هم درع الأمن في شتى قرى ومدن مصر ، وكانوا يساعدون الولاية في مهامهم ، بجانب مساعدة القضاة في تنفيذ أحكامهم ، هذا بجانب تنفيذ العقوبات التي كانت تفرض على بعض المخالفين والمذنبين من قبل المحتسب ، وكانوا يحافظون على الأمن الداخلي بمنع وقوع الجرائم والقبض على الجناة وإقامة الحدود عليهم^(٣) .

وكان من مهام صاحب الشرطة نشر الفضيلة والمحافظة على الأخلاق الفاضلة ومنع الفساد^(٤) ، وقد أسندت إلى أصحاب الشرطة أيضا بعض المهام الأخرى بجانب الحراسة ومنع الفساد ، حيث كانوا يسهمون في إطفاء الحرائق ، وتحصيل الجزية ، وإصدار الدنانير وغيرها^(٥) .

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٠٥ ، ابن دقماق : الانتصار ، ج٤ ص ٦

(٢) الكندي : الولاية ص ١٩٢ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ١ ص ٢١

(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٢ ص ٢٦

(٤) أحمد عبد الرزاق : شرطة القاهرة ، ص ١٣

(٥) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص ٣٧

وخلال عصر الولاة كان مقر صاحب الشرطة في الفسطاط مع والي ، ولكن بعد تأسيس مدينة العسكر سنة ١٣٣هـ / ٧٥٠م على يد صالح بن علي أنشئت شرطة جديدة إلى الجنوب من الموقع الذي يشغله جامع أحمد بن طولون^(١) عرفت باسم الشرطة العليا ، بينما اشتهرت شرطة الفسطاط بالشرطة السفلى ، وقد احتفظ صاحب شرطة الفسطاط بالكلمة العليا على زميله صاحب شرطة العسكر بوصفة حاكم عاصمة البلاد^(٢) .

وقد بلغ عدد متولي الشرطة في مصر منذ الفتح حتى عهد ابن طولون (٢١-٤٥٢هـ / ٦٤١-١٠٦٠م) ١٥٠ شخصا ، وقد ظهرت هذه الوظيفة بصفقتها المعروفة خلال عصر الأمويين حيث أوجدها معاوية لتقوم بحراسته وقت الصلاة ولتكون أداة في يد عماله لتنفيذ سياسته^(٣) ، فكان أول من عملها في الإسلام وربما يكون قد أخذها عن البيزنطيين من نظامهم في الأمن ، ثم تطورت وأصبح أساس عملها أن تكون تابعة للقضاء^(٤) .

عامل الخراج:

يمثل عامل الخراج في منصبه "منصب وزير المالية" في وقتنا الحاضر ، فهو الذي يشرف على الجباية والنفقات ، ويقوم بإرسال الفأض إلى بيت المال في عاصمة الخلافة ويتبعه "ديوان الخراج" وكان مقره مدينة الفسطاط ، أو العسكر ، أو القطائع أو القاهرة وله فروع في الأقاليم ، ويعمل معه مجموعة كبيرة من الموظفين الكبار والصغار ، وكانت الدولة تجند له الجيش والشرطة إذا لزم الأمر وواجهته بعض الصعوبات في جباية الضرائب .

(١) سيدة كاشف : أحمد بن طولون ، ص ١٦٣ ، حسن الباشا : الفنون والوظائف ، ج ٢ ص ٦٨٠

(٢) أحمد عبد الرزاق : شرطة القاهرة ، ص ١٤

(٣) ابن الأثير : الكامل ، ج ٣ ص ١٩٨

(٤) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، ص ٥٨ ، ٥٩

وكان منصب عامل الخراج من أهم مناصب الولاية ، ويكاد يتساوى مع منصب والي في الأهمية ، فبينما كان للوالي قيادة الجيوش كان عامل الخراج يشرف على الشؤون المالية فيجمع الخراج ، ويصرف الرواتب وأعطيات الجند ونفقات الولاية ، وكان والي يمتاز على عامل الخراج في أنه يؤم المسلمين في الصلاة ، ولو جمع رجل بين منصب الولاية والخراج لأصبح كالحاكم المستقل في ولايته^(١) ، وقال عمرو بن العاص "ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة"^(٢).

وقد جمع عمرو بن العاص بين الولاية والخراج ، ولما قل ما جمعه من خراج مصر عما كان عليه قبل الفتح انبه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولما أراد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه أن يولي عمرو على الحرب (أي يوليه الصلاة وأن يولي عبد الله بن سعد خراج مصر) رفض عمرو ذلك وقال "أنا كماشك البقرة بقرئها وآخر يجلبها"^(٣) ، ورفض ما أراد عثمان وترك ولاية مصر وعاد^(٤) وتبين أهمية عامل الخراج من أنه بعد وفاة عمرو بن العاص عين معاوية بن أبي سفيان (٤٠-٦٠ هـ / ٦٦٠-٦٨٠ م) أخاه عتبة بن أبي سفيان (٤٣-٤٤ هـ / ٦٦٣-٦٦٤ م) واليا على الصلاة في مصر^(٥) وولى وردان الخراج ، ولما أشتكى عتبة من قلة نفوذه ضم إليه معاوية الخراج^(٦).

تولى أسامة بن زيد التنوخي (٩٦-٩٩ هـ / ٧١٤-٧١٧ م) خراج مصر أثناء ولاية عبد الملك بن رفاعة سنة (٩٦ هـ / ٧١٤ م) ، وفي خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٩ هـ / ٧١٤ م).

(١) سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص ٢٠

(٢) القلقشندي : صبح ، ج ٣ ص ٣٠٦

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٧٨ ، سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ص ٢١

(٤) أحمد عبد الرزاق : الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٩٠ ص ٧٧

(٥) الكندي : ولاة مصر ص ٥٧، ٥٨

(٦) السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٢١٨

(١) (٧١٧م) ، وكتب إليه سليمان: "أحلب الدر حتى ينقطع ، وأحلب الدم حتى ينصرم" (٢) ، وكان ذلك أول شدة دخلت على أهل مصر .

وكان عمر بن عبد العزيز يذم تصرفات أسامة بن زيد في جمع الخراج ، إلا أن هذه التصرفات كانت لأوامر من الخليفة سليمان الذي تشدد في جمع الخراج وعندما توفي سليمان وتولى الخلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧-٧١٩م) كتب بعزل أسامة بن زيد وأمر به أن يحبس ويقيد ويحل عن القيد عند كل صلاة ، ثم يرد إلى القيد ، فحبس بمصر مدة ، ثم نقل إلى فلسطين فحبس بها حتى مات عمر بن عبد العزيز ، وتولى بعده يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥ هـ / ٧١٩-٧٢٣م) ، فأعاد أسامة بن زيد على خراج مصر ثانية (٣) . ولعلنا نتبين أهمية عامل الخراج ونفوذ صاحبه من ذلك الدور الذي لعبه عامل الخراج عبيد الله بن الحباب في مصر أثناء خلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥ هـ / ٧٢٣-٧٤٢م) (٤) ، حيث تتابع خلال هذه المدة خمسة ولاة (٥) دخل في نزاع معهم ، وشكاهم للخليفة الذي كان يستجيب له ويأمر بعزلهم ومثال لذلك عندما تنازع ابن الحباب مع والي مصر سنة ١٠٨ هـ / ٧٢٦م وهو الحرابن يوسف الثقفي (٦) كتب إلى الخليفة هشام يشتكى إليه فعزله الخليفة وعين بدلا منه حفص ابن الوليد على الصلاة ، وأيضا تدخل في عزل حفص وولى عبد الملك بن رفاعه ، ثم أخاه عبد الملك بن رفاعه ١٠٩-١١٧ هـ وهو الذي دبر لابن الحباب حتى أخرجه هشام بن عبد الملك من مصر واستعمله على إفريقية سنة ١١٦ هـ / ٧٣٤م (٧)

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ، الكندي : ولاة مصر ، ص ٨٧

(٢) أبو المحاسن : النجوم ، ج١ ، ص ٢٣٢ ، ٢٣١

(٣) هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، ج١ ، ص ٢٥١

(٤) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢١٨

(٥) الكندي : ولاة مصر ، ص ٧٢-٧٦

(٦) الكندي : ولاة مصر ، ص ٩٥

(٧) سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص ٢٣

وقد درج العباسيون على أن يفصلوا بين مناصب السياسة والدين ومناصب الشئون المالية ، ولذا نجد عامل الخراج من أهم الموظفين في الدولة في بعض الأحيان وطغى منصبه على منصب الوالي نفسه ، وكثيرا ما زاد عدد عمال الخراج في الضرائب مما دفع المسلمين والمصريين إلى الثورة ضدهم ، ومثال لذلك ما حدث في سنة (٢١٣هـ / ٨٢٨م) ضد عامل الخراج صالح بن شيرزاد أثناء خلافة المأمون (١٩٨ - ٢١٨هـ / ٨١٣ - ٨٣٣م) ^(١) وولاية عيسى بن يزيد الجلودي (٢١٢ - ٢١٤هـ / ٨٢٧ - ٨٢٩م) ^(٢) ، وأيضا في سنة (٢١٦هـ / ٨٣١م) أثناء ولاية عيسى بن منصور (٢١٦ - ٢١٧هـ / ٨٣١ - ٨٣٢م) ^(٣) .

وعند قيام الدولة الطولونية كان الخراج في يد أحمد بن المدبر ، وقد اشتد في جمع الضرائب واستحدث فيها ، فقد فرض ضريبة على النطرون وعلى الكلاً . المراعي . وعلى المصايد ، وكسب ابن المدبر بهذا الأسلوب قوة في مصر ، وكسب رضاء الخلافة بما كان يرسله من أموال ، بجانب استناده إلى أخيه إبراهيم ولكي يحقق ابن طولون أهدافه الرامية إلى الاستقلال بمصر وشئونها فقد وقف في وجهه واستطاع أن يخرج من مصر ، وولى بدلا منه محمد بن هلال وسيطر هو على الشئون المالية في الولاية ^(٤) .

وسار الأخشيدي على نهج الطولونيين ، ولكن هذا ليس معناه أن ابن طولون والإخشيدي كانا يجمعان بين مناصبي الوالي وعامل الخراج ، وإنما أصبحوا هم الذين يختارون أو يفصلون هؤلاء العمال بعد أن كان هذا يتم من قبل الخلفاء العباسيين ، لأننا نجد عمال الخراج في العهد الطولوني مثل محمد بن هلال وأبي أيوب ، وفي العهد الإخشيدي استأثرت

(١) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٦ - ٢٢٢ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٦٨

(٢) الكندي : ولاية مصر ، ص ٢٠٨

(٣) الكندي : ولاية مصر ، ص ٢١٤ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٢ ، ص ٢١٦

(٤) حسن محمود : حضارة مصر في العصر الطولوني ، ص ٣٦ ، ٣٧ ، هويدا رمضان : المجتمع ج ١ ، ص ٢٥٤

أسرة الماذرائيين بهذا المنصب ، ولقد تعرض كثيرون منهم لنقمة كل من الطولونيين والإخشيديين لما جمعوه من مال من عملهم في الخراج^(١).

أما في عصر الدولة الفاطمية فنجد أن الخليفة المعز لدين الله الفاطمي قد وضع كل أموره المالية ومنها أعمال الخراج في يد يعقوب بن كلس ، ومعه عسلوج بن الحسن^(٢).

صاحب البريد :

نحن نعرف أن الرسول ﷺ والخلفاء كانوا يتبادلون الرسائل مع الملوك والأباطرة وغيرهم من عمالهم وموظفيهم وقد أحكم نظام البريد في العصر الأموي .

أن معاوية بن أبي سفيان هو أول من وضع البريد لوصول الأخبار إليه بسرعة^(٣) وتبعه في ذلك الأمويين ، ويذكر أن الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ / ٦٨٤-٧٠٥ م) قام بفتح الطرق أي قياسها ووضع حدود على كل مساحة قدرها ميل ، كما أنه قام بتعمير أربعة طرق تخرج من إيلياء (أي بيت المقدس) ومن دمشق^(٤).

وفي العصر الأموي أصبح للبريد ديوان عرف باسم (ديوان الرسائل)^(٥) وبقي هذا الاسم في العصر العباسي ليدل على هذا الديوان ، وزاد اهتمام العباسيين بالطرق وتعميرها ، وإقامة المحطات البريدية لراحة ناقلي البريد وتبديل خيولهم ، حتى صارت هكذا ، ومن بغداد مركز تتشعب منه الطرق إلى جميع الجهات وكانت جميع الطرق تؤدي إلى بغداد^(٦) ، ولم يكن البريد نظاما يستعمله العامة من الشعب وإنما كان نظاما حكوميا رسميا^(٧).

(١) المقرئبي : الخطط ، ج١ ص ٣١٤ ، حسن محمود ، سيدة كاشف : عصر الطولونيين والأخشيديين ، ص ٢٢ ، ٢٣ ، ١٨٦

(٢) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص ١٤١ ، جمال الشيال : مصر في العصر الفاطمي ، ص ٤٣٩

(٣) القلقشندي : صبح ، ج٤ ص ٣٦٨

(٤) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص ١٤٠

(٥) عبد المنعم ماجد : الحضارة في العصور الوسطى ، ص ٣٦

(٦) حسن الباشا : دراسات في الحضارة الإسلامية ، ص ٦٥

(٧) سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ، ص ٢٨ ، عبد المنعم ماجد : العصر العباسي الأول ، ج١ ص ١٤

وقد استعمل الخلفاء نظام البريد في أول الأمر لنقل أخبار الولاة وكبار الموظفين إليهم ، وللتجسس على عمالهم وخاصة خلال العصر العباسي (١) .

وكانت مهام صاحب البريد تعني الخلافة وتعني عمال الخليفة أكثر مما يعني مصر نفسها ، ولذا كان صاحب البريد يتدخل في شئون رجال الحكم وعلى فكان يتدخل في عمل القاضي مما جعل القاضي يستعفي عن القضاء في بعض الأحيان (٢)

وكما كان للخلفاء أصحاب بريد ينقلون إليهم أخبار ولاة الأقاليم كان للوالي أيضا عامل بريد ينقل له أخبار عمال الأقاليم بمصر ، فعلي سبيل المثال نجد الوالي قرّة بن شريك في زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك (٩٠ - ٩٦ هـ / ٧٠٩ - ٧١٤ م) يرسل كتاب إلي بسيل صاحب أشقوه - إحدى كور الصعيد - واسمها الآن كوم اشقا بين أبو تيج وطهطا بأسيوط يطلب منه أن يرسل التعليمات الخاصة بدفع الجزية إلي صاحب كورته المقصود بها الموظف المشرف علي مالية الكورة إلي موازيت القرى أي رؤساء ومشايخ القرى (٣)

كذلك كان للوالي بمصر كتبة كثيرون يستعين بهم في تدوين رسائله إلي الخليفة وإلي عمال أقاليمه وكانوا يسجلون أسماءهم في نهاية هذه الرسائل (٤) ، وهذا يدل علي وجود ديوان رسائل أو بمعنى آخر ديوان إنشاء يؤكد القلقشندي وجود ذلك منذ الفتح حتى نهاية الدولة الطولونية وإن أشار إلي قلة أهميته (٥) ، وقد تولي البريد في مصر أثناء الدولة الطولونية الحسن بن مهاجر .

صاحب الطرامز :

عني المسلمون في مصر الإسلامية بصناعة النسيج منذ الفتح الإسلامي لها وعملوا علي تقدمها وازدهارها ، حيث بقيت هذه الصناعة في يد أهل البلاد سواء من اعتنق

(١) المقرئبي الخطط ، ج ٢ ص ١٤ ، سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص ٢٨

(٢) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٣٨٤

(٣) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص ٢٩

(٤) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص ٤١

(٥) القلقشندي : صبح ، ج ٤ ص ٢٨

الإسلام منهم أو من بقي على دينه^(١) ، واحتكرت الحكومة على مدى العصور المختلفة صناعة النسيج وكانت هناك مصانع حكومية تسمى طراز وهي نوعان :

الأول : طراز الخاصة ، حيث كانت تصنع المنسوجات الخاصة للخلفاء والأمراء والولاة والوزراء والقضاة وغيرها من الشارات والأعلام والفساطيط .

الآخر : طراز العامة وكانت تخضع لإشراف الحكومة ومراقبتها^(٢) ، وكانت تنتج الأقمشة اللازمة للشعب .

وكان يشرف على دار الطراز الخاصة (المعامل - المصانع)^(٣) رجل من أعيان المستخدمين من أرباب العمائم والسيوف^(٤) أطلق عليه صاحب الطراز أو ناظر الطراز ، وكان ينظر في أمور الصباغ والحاكة في دور الطراز وإجراء رزقهم والإشراف على أعمالهم^(٥) ، وكان يعاون صاحب الطراز في الإشراف على دور الطراز موظف آخر أطلق عليه متوكل بالطراز ، حيث كان بكل إقليم من الأقاليم المصرية موكل بالطراز خلال القرون الإسلامية الأولى^(٦) ، مثل طلخا وأسيوط ، وأخميم ، والفيوم ، والقاهرة ، والإسكندرية ، وقد أشار القلقشندي إلى وجود الطراز بالإسكندرية خلال العصرين الأموي والعباسي^(٧) ، ومن أصحاب الطراز في العصر الإخشيدي : جابر ، وشفيح ، وبكير ، وأبو يزيد ، وعبيد ، وفائز وقد وصلت إلينا أسمائهم على قطع النسيج المختلفة من الكتان ولا تزال محفوظة بالمتحف الإسلامي بالقاهرة^(٨).

(١) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ٣٣٥

(٢) زكي محمد حسن : الفن الإسلامي ، ص ٨٧ ، ٨٨

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ج ١ ، ص ٢٨٣ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٩

(٤) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٤٦٩ ، ارنست كونل : الفن الإسلامي ، ص ٥٢ ، ٥١

(٥) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٨٧

(٦) القلقشندي : صبح الأعشي ، ج ٤ ، ص ٧ ، صفيه على محمد : مدن مصر الصناعية ، ص ٣٤٣

(٧) جروهمان : أوراق البردي ، ج ٢ ، ص ١٥٣ ، حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ، ص ٩٩٥ ، سيدة

كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ١٨١

(٨) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ١٨٠ ، ١٨٩

وقد بلغ صاحب الطراز مكانة مرموقة خلال العصر الفاطمي حيث كان من أعلى الموظفين مقاما وأحسنهم راتبا وكان له مساعدون في مصانع النسيج بكل إقليم وكان له مقر رسمي ومراكب حكومية ينتقل بها في النيل^(١)

ولما تعددت الدول وضعفت ، تعطلت وظيفة ديوان الطراز وكانت بعض الدول الإسلامية كدولة الماليك إذا احتاجت إلى الطراز ، صنع لها ما تحتاج إليه في دور صناعة لا تملكها^(٢) .

متولي دار الضرب

أسست في مصر دار لضرب النقود على يد أحمد بن طولون^(٣) حيث ضربت الدنانير التي عرفت بالأحمدية وامتازت بعيارها الجيد^(٤) وكانت السكة^(٥) من شارات الملك^(٦) ويبدو أن دار الضرب لم تكن كبيرة أو معتمدة في نظامها ، حيث كان يعمل فيها نفر قليل من الموظفين يعرف بعضهم باسم المعدلين ، ويعرف الآخر باسم السباك وهو الذي يختص بإعداد السبائك المعدنية للسك^(٧) ، وكذلك النقاش وهو المكلف بنقش المسكوكات وصيانة رسومها وتصميمها وكان يطلق عليه الطبايع أو الفتاح^(٨) ، وكذلك الضراب بمعنى الطبايع في أول أمر تعريب النقود وهناك الناقد ، والمعدل والصانع الذي يقوم بصنع الصنج الزجاجية الخاصة بالنقود داخل دار الضرب^(٩) ، وكل هؤلاء الموظفين بدار الضرب كانوا تحت إشراف صاحب دار الضرب أو ناظر دار الضرب ومتولي دار الضرب الذي كان له

(١) الفلقشندي: صبح الأعشي ، ج٣ ص ٤٨٢ ، المقرئزي : الخطط ، ج١ ص ٤٦٩

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٨٧

(٣) البلوى : سيرة بن طولون ، ص ١٩٦

(٤) المقرئزي: كتاب النقود القديمة الإسلامية ، ص ٥٧

(٥) السكة: هي الختم على الدنانير والدرهم المتعامل بهما بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة ، وذلك بعد تقدير المعادن المستخدمة في سك العملة ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٨٢ ، ١٨٩

(٦) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٨٣

(٧) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، ص ٢٣٨ ، بن بكرة: دار الضرب ، ص ٩٠

(٨) الهمزاني : الجوهرتين العتيقتين ، ص ١٨٧ ، حسن الباشا الفنون الإسلامية ، ج ٣ ، ص ٢٨٩

(٩) حسن الباشا : الفنون الإسلامية ، ج ١ ، ص ٥٤٣ ، ج ٢ ، ص ٦٩٩

سلطة مباشرة على العمال في دار الضرب مما لا يتعارض مع إشراف القاضي من الجهة الإدارية^(١).

وكان يعاونه في الإدارة على دار الضرب عدد من الإداريين يأتي في مقدمتهم المشارف وهو المختص بمراقبة محتويات مخازن الدار من الذهب والفضة والنحاس ، وآلات السك وصنع العيار وغيرها^(٢) ، والشاهد وكانت وظيفته تتمثل في مشاهدة جميع متعلقات الدار بجانب كتابة البيانات اللازمة في السجلات التي يشهد عليها ويوقع على ما رأى وشاهد^(٣) .

ويبدو أن موظفي دار الضرب كانوا ينتقلون مع الأمير في بعض الأحيان ويلبون طلبه وموافاته إلى حيث يكون ، فإن نقود العصر الطولوني ضربت في مدن مختلفة مثل مصر ودمشق وحران وحمص وحلب وإنطاكية والنقود الإخشيدية في مصر والفسطاط وفلسطين والرملة ودمشق^(٤) .

ويبدو أن دار الضرب خلال العصر الإخشيدي كانت معطلة ، حيث تم للفاطميين دخول مصر حين أمر جواهر الصقلي بفتحها وضرب فيها سكه باسم المعز لدين الله الفاطمي ، وظلت هذه الدار تؤدي عملها إلى أن أنشأت دار ضرب أخري في عهد الأمر بأحكام الله الفاطمي^(٥) ، حيث صار ما يضرب باسمه في ستة مواضع ، القاهرة ومصر وقوص^(٦) وعسقلان وصور والإسكندرية^(٧) ، وكانت دار الضرب من المنشآت التي اهتم بها الخلفاء الفاطميون فأسندوا الإشراف عليها للقضاة تعظيماً لشأنها بجانب ما يسند إليهم

(١) بن بكرة : كشف الأسرار العلمية ، ص ٣٣

(٢) بن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٠٢

(٣) بن بكرة : كشف الأسرار العلمية ، ص ٣٤

(٤) سيدة كاشف : عصر الأخشيديين ، ص ١٩٢

(٥) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٤ ، ص ٥٣

(٦) يذكر المقرئزي : "أن الأمير مؤيد الملك تولى قوص سنة ٥١٦ هـ وأمر أن يبني فيها دار ضرب ، وضربت بها دنائير ودرهم وصار كل ما يصل من اليمن والحجاز من دنائير وغيرها يضرب بهذه الدار" ، المقرئزي : اتعاظ

الحنفا ، ج ٣ ، ص ٩٣

(٧) المقرئزي : اتعاظ الحنفا ، ج ٢ ، ص ٩٤

من وظائف واختصاصات وكان السبب في ذلك هو ضمان شرعية وزن الدنانير والدرهم والتأكد من عدم غش الذهب^(١) .

المحتسب :

الحسبة من الوظائف الدينية ، وهي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله^(٢) ، وهو فرض على القائم بأمر المسلمين وله سند شرعي في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(٣)، وما لبث نظام الحسبة أن تطور وتعدى ذلك إلى واجبات عملية تتفق ومصالح المجتمع وبخاصة سكان المدينة حيث كان معظمهم من أرباب الحرف والتجارة .

وكان يشترط في من يتولى وظيفة الحسبة أن يكون مسلماً ، حراً ، بالغاً ، عاقلاً ، عالماً بالأحكام الشرعية ، فقيهاً ، عادلاً ، عفيفاً عن أموال الناس ، متورعاً عن قبول الهدية من أرباب الحرف والصنائع ، متصفاً بالرفق ولين القول وطلاقة الوجه والصبر ، فطنا لا يرتشي .

• ويجب أن يكون بارعاً في الاجتهاد^(٤) .

• وأن يكون مواظباً على سنة رسول الله ﷺ من قص الشارب ، وبتف الإبط ، وتقليم الأظافر ، ونظافة الثياب ، والتعطر بالمسك وغير ذلك^(٥) .

• ويجب على المحتسب أن يعمل بما يعلم ، ولا يكون قوله مخالفاً لفعله حتى لا يتعرض لسخرية الناس من ناحية ، وتكون دعوته مقبولة من ناحية أخرى لأنه لا يجوز أن

(١) القلقشندي: صبح ، ج ٣ ، ص ٤٦٢

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٤٠٦

(٣) سورة آل عمران : من الآية ١٠٤ .

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٣٧

(٥) الشيرزي : نهاية الرتبة ، ص ٨

يدعو لشيء يفقده^(١) ، وأيضاً ليتجنب قوله تعالى في ذم مثل هذا ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٢)

• كما أشتراط أن يكون مرتب المحتسب من بيت المال ، وكان له زي مميز حيث كان يرتدي زي العلماء^(٣).

• ويجب أن يكون عالماً بالمنكرات الظاهرة من أجل الوصول إلى إنكارها وأن يكون عارفاً بأصناف المعاش والمهن والحرف بأنواعها المختلفة ، وله خبرة في الموازين والمكايل ملماً بوحدة الأذرع المستعملة في المقاييس حتى لا يخفى عليه حيل الباعة والصناع في الغش ، وحتى يميز بين الصحيح وغيره ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المحتسب فطناً ويقظاً^(٤).

• وكان يشترط في المحتسب أن يكون مؤدباً من أولي الأمر ، حيث لا تجب الحسبة بدون إذن أو تفويض من السلطان^(٥)

ولم تكن وظيفة الحسبة في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى العصر الطولوني وظيفة مستقلة ، وإنما كان يقوم بها الولاة أو أصحاب الشرطة أو عمال الخراج والقضاة^(٦).

وقد ساعدت أوضاع مصر السياسية وتطور أحوالهما الاقتصادية في العصر الطولوني على تطور وضع الحسبة ومكانها ، فيذكر الكندي : " أن القاضي محمد بن عبده الذي تولى القضاء في مصر من قبل خمارويه سنة (٢٧٧هـ/٨٩٠م) قد جمع مع القضاء النظر في المظالم والمواريث والأحباس والحسبة"^(٧).

(١) ابن الأخوة : معالم القرية ، ص ١٢

(٢) سورة البقرة : من الآية ٤٤ .

(٣) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ١٦

(٤) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ، ص ١٠ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ١٠٦

(٥) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ١٠٧

(٦) سيده كاشف : مصر في فجر الإسلام

(٧) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٤٨٠

وفي سنة ٣٠٢هـ/٩١٤م ولى محمد بن جعفر القرطى على الحسبة ثم على الخراج في مصر^(١) ، وهذه أول إشارة إلى تنصيب محتسب مستقل في مصر الإسلامية.

ويذكر بن زولاق: "أن محمد بن جعفر بن سلام كان من المحتسبين الذين تولوا الحسبة في مصر خلال العصر الإخشيدى ، وكان الوزير هو صاحب الرأي الأعلى في اختياره"^(٢) .

ومن المحتسبين في العصر الإخشيدى صدفة بن الحسن الصدي ، وكان محتسب الفسطاط ، توفي سنة ٣٥٠هـ/٩٦٧م^(٣) ، ويذكر أبو المحاسن أن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن على بن محرم كان محتسبا على البلاد ، وذكره ضمن وفيات سنة ٣٥٧هـ/٩٦٧م^(٤) .

أما عن الحسبة خلال العصر الفاطمي ، فنجد أن الحسبة في مصر كانت تابعة لحسبة بغداد قبل العصر الفاطمي ، ولما كان الفاطميون خلفاء مستقلين صارت القاهرة مقرا للحسبة الفاطمية ، وأصبح للمحتسب الحق في اختيار النواب عنه في جميع أعمال الدولة^(٥) .

وكانت تولية المحتسب تصحب برسوم ضخمة تشبه ما كان لأرباب الوظائف الكبار في الدولة ، وجرت العادة أن يقرأ سجله في جامعي القاهرة ومصر فكان يخرج من القصر إلى الجامعين في موكب ضخم ليطوف خلال الحارات وبين يديه خلع للخليفة^(٦) .

وكان محتسبو العصر الفاطمي يشتركون في المواكب والاحتفالات الدينية في شهر رمضان ، وممن تولى الحسبة في مصر خلال العصر الفاطمي أبو جعفر الخرساني الذي

(١) ابن سعيد : المغرب ، ص ١٥٤ ، هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، ص ٢٦٥
 (٢) ابن زولاق : أخبار سيويه المصري ، ص ٥٣،٥٤ ، سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ٢٢٩
 (٣) هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، ص ٢٦٦
 (٤) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٤ ، ص ٢٠
 (٥) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٤٦٣
 (٦) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ، ج ١ ، ص ١٦٣

عينه جوهر الصقلي سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م بدلا من المحتسب السني^(١) ، ثم عين المحتسب سليمان بن عزة سنة ٣٥٩هـ/٩٦٩م^(٢) .

وفي عهد المعز لدين الله الفاطمي عين على الحسبة يعقوب بن يوسف بن كلس ، وعسلوج بن الحسن^(٣) ، وتولى الحسبة خلال عهد العزيز بالله المحتسب الحسين بن عبد العزيز^(٤) ، وخلال عهد الحاكم بأمر الله تولى على بن سعد ، ثم تولى الحاكم بأمر الله بنفسه أمور الحسبة في مصر^(٥) ، ثم تولى غنم الصقلي شئون الحسبة بجانب شئون الشرطة في مصر والقاهرة والجيزة ، وذلك سنة ٣٩٥هـ/١٠٠٤م^(٦) .

وعن مهام المحتسب فهي متعددة حيث نرى أنها شملت مناحي الحياة المختلفة ، ففي الناحية الاقتصادية كان عليه مراقبة الأسواق والحوانيت ، من حيث جودة السلع ، وضبط الأسعار ، والموازن ، ومنع الاحتكار ، وإلزام التجار بالتعامل بالنقود المتداولة في الأسواق ، ومراقبة الباعة الجائلين ، وفحص الأطعمة والمشروبات التي تباع بالطرقات ، ومراقبة المخايز ، ومراقبة الشوائب والطباخين والعطارين والنحاسين والحدادين ، والخياطين للاطمئنان على عملهم^(٧) .

وعن مهام المحتسب الدينية ، كانت مهمته هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من حيث إقامة الشرع وإحياء السنة ، فكان يطبق الشريعة على من يفطر في شهر رمضان ، وعلى النساء المطلقات اللاتي لا يراعين العدة عند زواجهن للمرة الثانية^(٨) ، وراقب الجنائز حيث حرص على أن تسير وفقا لما نصت عليه الشريعة ومن مهامه أيضا الإشراف على المساجد وتنظيفها ، ومنع دخول الصعاليك للمساجد وكان يتحرى الدقة في

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ، ج ١ ص ٥٢

(٢) المقرئزي : اتعاظ الحنفا ، ص ٢٧ ، ٧٨ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ٢٥٣

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ، ص ٤٥

(٤) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٨٧ ، ابن أبياس : بدائع الزهور ، ج ١ ص ٥٢

(٥) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ٧٥

(٦) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ٧٥

(٧) الشيزري : نهاية الرتبة ، ص ٢١ ، ٢٢ ، ابن الأخوة : معالم القرية ، ص ٢٩١ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ٢٤١

(٨) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٤٧

اختيار أئمة المساجد ، وكان يأمرهم بعدم الإطالة في أداء الصلاة ، وكان يحث الناس على أداء الصلاة وقت الأذان^(١) ، وكان يختبر المؤذنين في الوقت ، وينهاهم عن التغني والتطويل في الأذان ، وكان يمتحن الوعاظ والقراء فمن أجاب أجازله ، ومن لم يجب منعه من العمل في هذا المجال^(٢).

أما عن المهام الصحية للمحتسب ، فكان يشرف على أداء عمل الأطباء والكحالين والمجبرين وغيرهم ، وكان ينبه على الأطباء بعدم إعطاء مرضاهم أدوية لا يستطيعون تناولها أو مغشوشة تسبب لهم ضرراً^(٣) ، وكان يراقب الأسواق وحوانيت الأطعمة ويكشف على الأطعمة ويراقب صحتها وما يحدث بها من غش أو تلف ، وكان يأمر باعثة الطعام بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب والهوام بعد غسلها بالماء الحار ، وكان يراقب المخابز والأفران ، ويأمر العجان بارتداء ملابس خاصة تمنع سقوط العرق داخل العجين ، وكان يراقب الجزارين وكان ينبه على السقائيين بأن يجلبوا الماء من داخل البحر ، وأن ينظفوا قريهم ، وتغطيتها ، وكان يراقب الأزيار ، والأسبلة ، ويأمر بنظافتها^(٤) ، وكان يراقب الحمامات العامة ويأمر ضامن الحمام أن ينظفه ويغسله بالماء الطاهر ، وأن يقوم بتبخير الحمام بالفحم واللبان والبخور ، وكان يمنع دخول المصابين بأمراض جلدية الحمامات العامة^(٥).

أما عن دور المحتسب في الحياة الاجتماعية ، فقد عمل على راحة أفراد المجتمع والحفاظ عليهم وظهوره بالمظهر اللائق في عاداته وتقاليده ، حيث كان يشرف على الأخلاق الحميدة ، وعلى الآداب العامة ويمنع اختلاط الرجال بالنساء في المنتزهات والأسواق والطرقات^(٦) ، وكان أعوانه يمنعون النساء من الجلوس في الطرقات أو الأزقة التي يعبرها الرجال ، وحرص المحتسب على منع العادات القبيحة التي كان النسوة يفعلنها أثناء

(١) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ١٤٣

(٢) ابن لأخوة : معالم القرية ، ص ١٧١

(٣) أحمد عيسى : تاريخ البيمارستانات ، ص ٥٧ ، ٥٨

(٤) ابن الأخوة : معالم القرية ، ص ٤٧ ، المقرئزي : أغانة الأمة ، ص ٤٧ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ٢٠٤

(٥) ابن بسام : نهاية الرتبة ، ص ٧١ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص ١٢٣

(٦) الشيزري : نهاية الرتبة ، ص ١٩

تشجيع الجنازة ، وزيارة القبور ، وكان يلزم السقاءين بارتداء سراويل زرقاء سميكة ، وغيرها من الأمور^(١).

وكان المحتسب يفرض عقوبات تتماشى مع حجم المخالفات التي يرتكبها بعض الأفراد ، منها عقوبات مادية وأخرى غير مادية مثل المصادرات والوعظ والإنذار والردع أو التعزير والتوبيخ والجلد ، أو الحبس والضرب والتشهير^(٢).

الدواوين^(٣) :

لم يفرض الرسول ﷺ ولا أبو بكر الصديق رضي الله عنه للمسلمين عطاء مقررا ولكن كانوا إذا غزوا وغنموا أخذوا نصيبا من الغنائم وفقا لما قرره الشريعة لهم وإذا ورد إلى المدينة مال من بعض البلاد أحضر إلى مسجد الرسول ﷺ وفرق فيهم على حسب ما يراه ، وجرى الأمر على ذلك خلال عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ولما كانت سنة ١٥هـ / ٦٣٦م في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أن الفتوح قد توالى والأموال قد زادت ، فرأى التوسعة على المسلمين وتفريق تلك الأموال ولم يكن يعرف كيف يضبط ذلك ، فأشار عليه جماعة من المسلمين الفرس بالأخذ بنظام الدواوين عن الدولة الفارسية ، ففطن الخليفة عمر رضي الله عنه لذلك وكان أول من دون الدواوين^(٤) ورأى أن يجعل العطاء على حسب السبق في الإسلام ، ثم استخدم الكتاب في الدواوين وكان معظمهم من أهالي البلاد المفتوحة ولذلك استخدم فيها لغات غير العربية ، فكان ديوان الشام يكتب بالسريانية وديوان مصر يكتب بالقبطية وديوان فارس والعراق يكتب بالفارسية^(٥).

(١) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ص ٤٦٤

(٢) ابن تيمية : الحسبة ، ص ٣٨ ، الشيزري : نهاية الرتبة ، ص ٥٩

(٣) الدواوين : مفردا ديوان وهي كلمة فارسية كانت تعني في أول الأمر السجل الذي يكتب فيه ما يختص بشئون الإدارة ثم أصبحت تدل على المكان الذي يعمل فيه الكتاب - جمع كاتب - وهم رجال مدنيون من أرباب الأقاليم . ابن خلدون : المقدمة ص ١٩٢

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٨٣

(٥) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٢

ولذلك أصدر عبد الملك ابن مروان قراره بتحويل هذه الدواوين إلى اللغة العربية بدلا

من اللغات المحلية وكان ذلك سنة ٨٧ هـ / ٧٠٦ م^(١)

وكان عمل الدواوين عموما في الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، ففي الإدارة المركزية

شمل التراسل وشئون المال ، وفي الإدارة المحلية شمل إدارة الولايات^(٢) .

ومن أهم الدواوين بمصر

ديوان الخصاص (ديوان الإنشاء) :

كانت تصدر عنه الرسائل والمكاتبات ويعرف بديوان الإنشاء ، وقد أنشأه

الطولونيون بعد أن اتسعت دائرة أعمالهم وازدهر نشاطهم في عهدهم ، ولم يعمل ولاية مصر

قبل العصر الطولوني على إنشائه بل اكتفوا باتخاذ بعض الكتاب لكتابة الرسائل التي

يريدون إرسالها إلى الخلفاء وغيرهم ، وكان أول من تولى ديوان الإنشاء في عهد أحمد بن

طولون أبو جعفر محمد ابن أحمد ابن مودود المعروف بابن عبد كان^(٣) ، ومن الكتاب

الذين ظهروا في عهد الطولونيين جعفر بن عبد الغفار المصري الذي اتخذ ابن طولون كاتباً

له^(٤) ، وكان الأمير أحمد بن طولون يفضل الكاتب المصري على الكاتب العراقي لأنه يرى

أن ذلك أصلح للبلد.

أما خلال العصر الإخشيدي فكان بعض الكتاب الذين أسندت إليهم وظيفة

الكتابة ممن يشتغلون بالأمور السياسية ، ولذا خلط الناس بينهم وبين الوزراء ، أما الفريق

الآخر فكان يعمل في تحرير الرسائل فقط ، وهؤلاء كانوا يؤلفون ديوان الإنشاء ومنهم على

بن محمد بن كلا ، وكان الإخشيد عظيم الثقة به^(٥) .

(١) المقرئبي : الخطط ، ج١ ص ١٥٨

(٢) الكندي : الولاية ، ص ٨٠ ، المقرئبي : الخطط ، ج١ ص ١٧٥

(٣) عبد المنعم ماجد : الحضارة الإسلامية ، ص ٣٦

(٤) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص ٣٩

(٥) البلوي : سيرة بن طولون ، ص ١٥

ومن كتاب العصر الإخشيدى أيضاً محمد بن عبد الرحمن الروذبارى حيث كان كاتباً لكافور^(١) ، والكاتب إبراهيم بن عبد الله بن محمد النجيرمى^(٢) .

أما خلال العصر الفاطمى فكان ديوان الإنشاء أهم دواوين الإدارة وهو يلى الوزارة فى الأهمية ، وزادت أهميته عما كان عليه فى عهد الطولونيين والإخشيديين وذلك لأن مصر أصبحت مركزاً للخلافة وصار الخلفاء فى حاجة إلى القيام بدعاية واسعة لسياساتهم ومذاهبهم وكان يتولى هذا الديوان كاتب يقال له "صاحب ديوان الإنشاء" وفى بعض الأحيان كان يتولى إدارة البريد^(٣) .

وكان ضمن الدواوين ديوان الخراج وسبق ذكره وكذلك ديوان البريد ، وكانت هذه الدواوين يديرها عدد كبير من الموظفين وبالذات من الموظفين الأقباط الذين اكتسبوا خبرة طويلة فى الأعمال الإدارية ، وقد استمر هذا الوضع فى مصر منذ الفتح الإسلامى لها حتى خلافة الوليد بن عبد الملك الذى أمر سنة ٨٧ هـ / ٧٠٦م واليه على مصر عبد الله بن عبد الملك بتعريب أنظمة الدواوين فى مصر عندما أمر بنسخ السجلات الرسمية باللغة العربية ، ومن هنا دخل العنصر العربى فى إدارة الدواوين المصرىة ، هذا بالإضافة إلى دخول أهل الذمة العاملين بالدواوين فى الإسلام لى يحتفظوا بوظائفهم الإدارية^(٤)

التقسيم الإدارى لمصر

قبيل الفتح الإسلامى كان التقسيم الإدارى لمصر كالتالى :

قسمت البلاد إلى خمسة أقاليم إدارية كبرى هي :

- (١) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ١٦٦
- (٢) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٩
- (٣) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ص ١٦٧
- (٤) أبو المحاسن : النجوم ، ج ١ ص ٢٦٠

١. الإسكندرية : وهي أهم هذه الأقسام وترتبط بالدولة البيزنطية ارتباطا وثيقا ، وكان يقيم فيها الحاكم البيزنطي .
٢. شرق الدلتا: وتشمل المنطقة الواقعة شرق فرع دمياط حتى حدود مصر مع الشام
٣. غرب الدلتا : وكان يسمى هذا الإقليم بلديبا .
٤. مصر الوسطى : ويدخل فيها إقليم الفيوم .
٥. مصر العليا : وكانت تمتد حتى آخر حدود مصر الجنوبية^(١)

وكانت مصر بعد الفتح الإسلامي مباشرة مقسمة إدارية إلى قسمين رئيسين هما:

مصر العليا : الصعيد ، مصر السفلى : أسفل الأرض وكان هذان الإقليمان مقسمين إداريا إلى أقسام أو كور بلغ عددها ثمانين كورة^(٢) تضم عدد من القرى والعزب ويرأس كلا منها "مازوت"^(٣) ، وهو العمدة في وقتنا الحالي وعرف خلال العصر الطولوني باسم "العميد"^(٤)

وكان حكام الأقاليم أو الكور يختارون من بين كبار القواد لدى الأمير وأعوانه ، وكان اختيار المازوت أو شيخ القرية غالبا يتم اختياره من أهالي القرية^(٥) أما المدن والأقاليم التي كان الأمراء يفتحونها في الشام فكان يعين عليها أمين من قبل الوالي وكان ذلك خلال العصرين الطولوني والإخشيديين^(٦) ، فعندما استولي احمد بن

(١) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص ١٣

(٢) المقريري : الخطط ، ج ١ ص ٢٦

(٣) مازوت : تقابل الكلمة البيزنطية ميز وتروس ، وهي تعني رئيس أو شيخ القرية .

wiet :L'Egypte musulmane P.124

(٤) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ١٦٩

(٥) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ص ١٧٠

(٦) سيدة كاشف ، حسن محمود : مصر في عهد الطولونيين والإخشيديين ، ص ١٨٢، ٤٧

طولون علي مدينة الرملة عين عليها محمد بن رافع^(١) ، فأستخلف أحمد بن دعباس علي دمشق وولي قائده لؤلؤ علي الرقة^(٢) .

وفي عهد محمد بن طغج الإخشيدي تولى علي دمشق أخوه الحسن بن طغج وعبيد الله بن طغج ، كما تولى دمشق أيضا في العصر الإخشيدي فاتك الإخشيدي ، وشعلة بن الإخشيدي سنة ٣٣٨هـ/٩٤٩م ، وتولى الحسن بن طغج دمشق أيضا من قبل أخيه أنوجور سنة ٣٤٢هـ/٩٥٣م^(٣) .

وعلى الرغم أن مصر كانت مقسمة إلى هذه الأقسام الإدارية إلا أن هذه الأقسام جميعها كانت تحت سلطة الوالي مباشرة ، حيث إن الولاة لم يكنوا عمال الأقاليم من ازياد نفوذهم أو الاستقلال بأمور أقاليمهم فقد كان الحكم في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى العصر الفاطمي مركزيا ، حيث كان الوالي يخضع مباشرة لسلطة الخليفة في المدينة أو دمشق أو بغداد أو القاهرة ، ولذلك كان الخليفة يختار ولاة الأقاليم من المخلصين له ويضعهم تحت نفوذه مباشرة^(٤) .

أما التقسيم الإداري لمصر خلال العصر الفاطمي فكان كالتالي

:

كانت مصر مقسمة إلى أربع ولايات كبرى هي :

١- ولاية قوص : ويحكم متوليها جميع بلاد الصعيد .

٢- ولاية الشرقية : وتشمل الأراضي الواقعة شرق فرع دمياط حتى حدود الجزيرة العربية.

٣- ولاية الغربية : وتشمل جميع البلاد الواقعة بين فرعي دمياط ورشيد .

(١) الكندي : ولاة مصر ، ص ٢١٩ ، البلوي: سيرة بن طولون ، ص ٩٣

(٢) حسن محمود : مصر في عصر الطولونيين ، ص ٤٧ ، ٤٨

(٣) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٣ ، ص ٣١-٢٣٩

(٤) سيده كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص ٢٨

٤ - ولاية الإسكندرية : ويضاف إليها البحيرة^(١).

ويضاف إلى ذلك وجود ولاية على بعض المدن الأخرى مثل مدينة القاهرة فكان لها وال كما تولى الفسطاط وال آخر، وتتمتع كل منهما بمكانة خاصة عند الخليفة غير أن مرتبة والي القاهرة كانت أعلى من مرتبة والي الفسطاط ، كذلك كان لكل من تنيس وعيذاب وال يحكمهما لأهميتهما التجارية^(٢).

ولما جاء بدر الجمالي إلى مصر وأحمد الفتن والثورات التي قامت بها وجه اهتمامه إلى تنظيم شئون الدولة ، فأعاد تقسيم البلاد إدارياً إلى واحد وعشرين عملاً^(٣)، وقسم الأعمال إلى نواحي . مراكز والنواحي إلى كفور وقرى^(٤).

وكانت الحكومة الفاطمية تختار موظفي الإدارة من بين ذوي الخبرات ، وقد منحت الولاية في الأقاليم الأربعة الحرية في تعيين العمال على المدن والنواحي والقرى الداخلة في نطاق ولايتهم ، كما أجازت لهم العناية بمرافق أقاليمهم دون الرجوع إليها^(٥).

القضاء :

كان النظام القضائي في الدولة الإسلامية يقوم على أساس الشريعة الإسلامية أما النصارى واليهود الذين كانوا يقيمون بالولايات فكان لهم قضائهم الخاص بهم إلا إذا احتكموا إلى القضاة المسلمين ، فكان عليهم أن يحكموا بينهم بالعدل ، وكان القضاء من الأمور الخاصة بالخلافة فأخذ الخلفاء على عاتقهم الإشراف على القضاء بأنفسهم أسوة بالرسول ﷺ ، وبسبب انشغال الخلفاء بالفتوحات الإسلامية ، والأمور السياسية ، فإنهم فوضوا في القضاء وعينوا القضاة في الأقاليم ، فعلى سبيل المثال كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من استناب عنه بعض الأشخاص الذين يقومون عنه بالقضاء في

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٩٧

(٢) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص ١٤٤

(٣) الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية ، ص ٢١٣

(٤) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ، ص ١٣٠

(٥) جمال سرور : الدولة الفاطمية ص ١٤٤ ، يمني رضوان : الأسرة الجمالية في عهد الدولة الفاطمية ، ص ١٢٠

الولايات الإسلامية وهو الذي عين أول قاض بمصر خلال ولاية عمرو بن العاص ، وهو عثمان بن قيس بن أبي العاص السهمي وذلك سنة ٢٣هـ / ٦٤٤م^(١)

هذا وكان بعض القضاة يتم تعيينهم من قبل الولاة ، وذلك بعد تفويض من الخليفة للوالي ، ومثال لذلك أن والي مصر عبد العزيز بن مروان (٦٥-٨٦ هـ / ٦٨٤-٧٠٥م)^(٢) ولي القاضي عبد الرحمن ابن حجيذة الأكبر قضاء مصر سنة ٦٩ هـ / ٦٨٨م من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان^(٣).

وكان القضاة في مصر أكثر استقرارا في مناصبهم من الولاة ، ففي كثير من الأحيان كان القاضي يشغل منصبه في عهود ولاة مختلفين أو في عهود خلفاء مختلفين ، وكثيرا ما توفي بعض القضاة وهم في مناصبهم ، واستقرار القضاة في مناصبهم ساعد بطبيعة الحال على حسن سير العدالة^(٤).

وتشهد الأحداث التاريخية في عصر الولاة أن معظم القضاة كانوا يتسمون بالعدل والنزاهة والشدة في الحق ، وكان هناك أقلية من القضاة بعيدين عن النزاهة وجمع بعضهم من الرشوة مالا كثيرا^(٥) ، وكان الوالي لا يتدخل في شئون القضاء ، حيث كان القاضي لا يرضى أن يتدخل أحد في أحكامه ، وكانت هذه الوظيفة تحاط بالهيبة والإجلال وكان لصاحبها نفوذ كبير حيث كانت سلطة القاضي تمتد إلى الأراضي التي تدخل تحت سلطة الوالي السياسية .

وكانت مجالس القضاء تعقد في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط^(٦) وكان بعض القضاة يخصصون يوما في منازلهم للقضاء بين النصارى واليهود إلى أن جاء القاضي محمد بن مسروق في القرن الثاني الهجري فإذن لهم بالدخول في المسجد^(١)

(١) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٣٠٠

(٢) سيده كاشف : عصر الولاة ، ص ٦٢

(٣) الكندي : الولاة ص ٣١٤-٣٢٠

(٤) سيده كاشف : عصر الولاة ، ص ٦٣

(٥) سيده كاشف : عصر الولاة ، ص ٦٤

(٦) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٦ ص ٤٨٧ .